شؤون الأسرى : صمت المؤسسات الحقوقية لا مبرر له

فلسطين: غضب شعبي في اليوم الـ 25 لإضراب الكرامة

أسرى في سجون الاحتلال

الأراضي المحتلة - غزة - «وكالات» : يواصل الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي إضرابهم المفتوح عن الطعام «إضراب الحرية والكرامة» لليوم الـ25 على التوالي، منذ 17 أبريل الماضي.

ومن المرجح أن تكون اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد نفذت، زيارة للأسير مروان البرغوثي أمس الخميس، وذلك بعد منع إدارة مصلحة سجون الاحتلال للمحامين واللجان الدولية من زيارته منذ بدء إضرابه بتاريخ 17 أبريل الماضي، وفقا لما ذكرته وكالة «معا» الإخبارية أمس الخميس.

وأكدت اللجنة الوطنية لإسناد الإضراب، إن «أمس الخميس هو يوم غضب وانتصار للأسرى المضربين وعليه تهيب اللجنة بكافة أبناء شعبنا المشاركة في فعاليات التصعيد في كافة المحافظات الفلسطينية».

ويواصل الأسرى معركتهم، مطالبين بتحقيق عدد من المطالب الأساسية التي تحرمهم إدارة سجون الاحتلال منها، والتي كانوا قد حققوها سابقا من خلال الخوض بالعديد من الإضرابات على مدار سنوات الأسر، وأبرز مطالبهم: «إنهاء سياسة الاعتقال الإداري، وإنهاء سياسة العزل الانفرادي، وإنهاء سياسة منع زيارات العائلات وعدم انتظامها، وإنهاء سياسة الإهمال الطبي، وغير ذلك من المطالب الأساسية والمشروعة».

وبعد مضي 24 يوما على الإضراب، يواجه الأسرى المضربون أوضاعا صحية خطيرة، منها: «جفاف شديد، وانخفاض في ضغط الدم، واضطراب في عمل القلب، وعدم القدرة على الحركة».

من جانب آخر استنكر رئيس الهيئة العليا لشؤون الأسرى والمحررين أمين شومان، صمت مؤسسات الحقوقية الدولية على انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الأسرى، وطالبها بالتدخل السريع والفوري لإنهاء معاناة الأسرى وتحقيق مطالبهم بعد دخولهم مرحلة الخطر، وفقا لوكالة وفا الفلسطينية.

وقال شومان في حديث لإذاعة موطني أمس الخميس: «لا يوجد مبرر لصمت المؤسسات الحقوقية الدولية»، وأعرب عن قناعته بضرورة اعتبار صمتها بمثابة الموافقة على إجراءات سلطات الاحتلال القمعية.

وأضاف: «لقد دخل الأسرى مرحلة الخطر الشديد في يومهم الـ25 للإضراب عن الطعام في معتقلات الاحتلال، وبتنا نخشى على حياتهم، إذ بدأت آثار الإضراب تظهر على أجساد 25 أسيرا مضربا في سجن الرملة، وذلك بانعدام قدرتهم على الحركة نهائيا، وتفشي أمراض جلدية في سجن عسقلان».

واعتبر استمرار وتصاعد الانتهاكات الانتقامية لسلطات الاحتلال محاولة لكسر الإضراب عبر زيادة نسبة الخطر عليهم، مشيرا إلى رفض إدارة المعتقلات التقدم بأي خطوة نحو حوار مع قادة الإضراب، ومؤكدا توحد الأسرى حول الأسير مروان البرغوثي، والاستمرار بإضرابهم حتى تتحقق مطالبهم.

من جهة أخرى قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية في عددها الصادر أمس الخميس، إن الحكومة الإسرائيلية تخطط لبناء 28 ألف وحدة استيطانية جديدة في مدينة القدس المحتلة خلال العقد القادم.

وأكدت الصحيفة الإسرائيلية أن «هذا الاتفاق الذي يشتمل على بناء 15 ألف وحدة سكنية في أراضي الضفة الغربية سيتم عرضه أمام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال زيارته المرتقبة إلى تل أبيب»، وفقا لما ذكرته صحيفة «الغد» الأردنية اليوم الخميس.

ووفق الصحيفة العبرية، فإن رئيس اللجنة المسؤولة عن المخطط، قال: «أيام أوباما مرت، وسنصادق على خطة دون قيود».

وصاغت وزارة الإسكان وبلدية القدس التابعتان للاحتلال اتفاقا يعد الأكبر من نوعه لبناء أكثر من 28 ألف وحدة سكنية في القدس خلال العقد القادم. وسيعرض رئيس حكومة الاحتلال نتانياهو الاتفاق أمام ترامب خلال زيارته المرتقبة بعد 10 أيام.

■ إسرائيل تخطط لبناء 28 ألف وحدة استيطانية بالقدس والضفة

■ «التعاون الإسلامي» تغلق مكتبها للشؤون الإنسانية في غزة

من جانب آخر أغلقت منظمة التعاون الإسلامي الأربعاء، مكتبها للشؤون الإنسانية في قطاع غزة، وحولت صلاحياته لمكتب المنظمة في الضفة الغربية.

وقال مدير مكتب المنظمة في غزة محمد حسنة في بيان صحافي، إن الخطوة جاءت بعد تسعة أعوام من نشاط المكتب في القطاع عبر الخدمات الإنسانية في المجال التنموي والتأهيلي والإغاثي.

واعتبر حسنة أن إغلاق المكتب تم «استجابة لضغط سياسي من السلطة الفلسطينية، وضمن سلسلة حملات التضييق التي تمارسها ضد قطاع غزة» الذي تسيطر عليه حركة حماس منذ عشرة أعوام.

وذكر أن السلطة كانت تطالب منذ فترة بإغلاق مكتب منظمة التعاون في غزة «لاعتبارات تتعلق بأن المكتب يعزز الانقسام الفلسطيني الداخلي، وبأن المال المسير عبر المكتب يذهب دون رقابة السلطة».

ألمانيا لا تعتزم إرسال جنود إضافيين إلى أفغانستان

ميركل تصافح عددا من جنود الجيش الألماني

برلين - «وكالات» : لا تعتزم المستشارة الألمانية انجيلا ميركل، في الوقت الحالي إرسال جنود إضافيين من الجيش الألماني إلى أفغانستان.

وقالت أمس الخميس، في العاصمة برلين، خلال لقائها مع الأمين العام لحلف شمال الأطلسي «ناتو»، ينس ستولتنبرغ: «بالأحرى يتعين علينا القلق بشأن الاستمرار في منح القدرة على الصمود ومنح الاستقرار في الشمال».

يشار إلى أن ألمانيا ودول أخرى بحلف شمال الأطلسي ترى نفسها حاليا بصدد دعوات بزيادة قواتها لأجل أفغانستان.

وبحسب بيانات عسكرية، تسيطر الحكومة الأفغانية على 60% فقط من البلاد.

ويهدف لقاء اليوم بين ميركل والأمين العام لحلف الأطلسي لإجراء محادثات حول مواضيع سيتم بحثها في قمة الحلف المقرر عقدها بعد أسبوعين في بروكسل.

وتتناول قمة الحلف، التي سيشارك فيها لأول مرة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الحرب على الإرهاب ونفقات الدفاع في دول الحلف بأوروبا التي تراها واشنطن أقل من اللازم، بالإضافة إلى بحث مطالب زيادة قوات الحلف المشاركة في مهمة أفغانستان.

ويواجه ستولتنبرغ أثقل مهمة له قبل هذه القمة، تتمثل في توجيه شركاء الحلف لانتهاج خط مشترك، ويأتي ذلك في ظل ظروف أهمها خلافات كبيرة في الرأي ظهرت مؤخرا مع الولايات المتحدة الأمريكية.

تايلند: تهريب البشر في تزايد

بانكوك - «وكالات» : قالت شرطة الهجرة التايلاندية إن «تهريب البشر عبر الحدود من ميانمار إلى تايلند يتزايد رغم حملة السلطات في البلدين للحد من هذه الظاهرة والتي جعلت التهريب أكثر كلفة وخطرا».

وفي وقت سابق هذا العام عبرت تايلاند عن أملها في أن تعترف الولايات المتحدة في تقريرها السنوي بشأن الاتجار في البشر، الذي يتوقع أن يصدر خلال الشهر المقبل، بالجهود التي تبذلها الحكومة التايلاندية في مواجهة عمليات التهريب.

ولكن رغم ما يبدو أنه تراجع في عدد المهاجرين الذين يقومون بالرحلة المحفوفة بالمخاطر عبر البحر تظهر إحصاءات شرطة الهجرة عبر الحدود البرية زيادة في عمليات تهريب البشر من ميانمار منذ عام 2014 حين تولت حكومة عسكرية مقاليد الحكم في تايلاند وتعهدت بشن حملة ضد عصابات تهريب البشر والاتجار بهم. وقال نائب مفتش شرطة الهجرة عبر الحدود في إقليم تاك بغرب تايلاند، البوابة الرئيسية للعبور البري من ميانمار، سومبونج سايموتكا: «ضغطنا عليهم بشكل كبير مما أجبرهم على إيجاد سبيل جديد للدخول، لا يمكننا إحكام الرقابة على كل هذه المنطقة».

تتمات

الأمير : أداء المبارك

كما أشاد سموه بالمشاركة المتميزة للوزراء خلال هذه الجلسة ، وبما أظهره أعضاء مجلس الأمة من رقي ومسؤولية ، وممارسة برلمانية سليمة ضمن إطار حقهم الدستوري ، سائلا سموه المولى تعالى ، أن يوفق الجميع لتحقيق التعاون البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وبما يخدم الوطن العزيز والإسهام في رقيه وازدهاره.

من جهته هنأ سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ، سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ، وذلك «بمناسبة تأكيد ثقة أعضاء مجلس الأمة لسموه رئيسا لمجلس الوزراء ، وفقا لما يقضي دستور البلاد» .

وقال سموه في رقيته إلى المبارك : «يسعدنا أن نزجي إلى سموكم أسمى آيات التهاني وأعز التبريكات بالثقة الغالية ، التي أكدها مجلس الأمة الموقر ، وفقا لما يقضي دستور البلاد ، وإذ نجدد خالص التهاني لسموكم ، فإننا نسأل الله أن يوفقكم ويسدد خطاكم على طريق الحق والخير والإصلاح ، وأن يمدكم سبحانه بعونه وقوته في سبيل النهوض ، بما تحملونه على كاهلكم من أعباء جسام ، من أجل تحقيق نهضة تنموية شاملة تعود بالخير والنماء والرفاه على كويتنا الغالية وأهلها الأوفياء ، بلوغا لما يصبو إليه حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد المفدى ، حفظه الله ورعاه ذخرا للبلاد وقائدا للعمل الإنساني» .

وزير الإسكان

وإثر الانتهاء من جلسة استجواب الوزير أبل أشاد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بمستوى المناقشات التي تمت بين جميع أطراف الاستجوابات الثلاثة ، من خلال طرح الأسئلة والردود عليها.

وبدأت مناقشة هذا الاستجواب باستعراض النواب المستجوبين محاور استجوابهم ، تلاها رد سمو رئيس مجلس الوزراء على تلك المحاور ، ثم تعقيب للنواب الثلاثة المستجوبين على رد سموه الذي قام بالرد على هذه التعقيبات.

وتحدث في الاستجواب النائبان عبدالكريم الكندري والدكتور جمعان الحربش كمؤيدين للاستجواب ، فيما تحدث النائبان صالح عاشور فيصل الكندري كمعارضين للاستجواب ، وعقب الانتهاء عبر سمو رئيس مجلس الوزراء عن تقديره واشادته بمستوى المناقشة التي لم تشهد «اي شطب لأي محور من محاور هذا الاستجواب ، ولم يكن هناك اي تعد على الدستور وعلى اللائحة الداخلية لمجلس الأمة».

وانتقل المجلس بعد ذلك الى مناقشة الاستجواب الثاني الموجه لسمو رئيس مجلس الوزراء ، من النائبين رياض العدساني وشعيب المويزري في «جلسة سرية».

وشمل هذا الاستجواب محورا واحدا يتعلق بحسب مقدمي الطلب ب«وجود العديد من المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية والفنية والانشائية واستمرار عدم معالجتها بسبب الاهمال وضعف المتابعة وفقدان التنسيق وربط الاعمال وهي من صميم اختصاص رئيس مجلس الوزراء».

وانتهى المجلس من مناقشة الاستجواب الثاني ، بالموافقة على احالة محور هذا الاستجواب على اللجنة الثلاثية التي شكلها المجلس اثر الاستجواب الاول ، والتي تضم النواب الحربش والرويعي والنصف ، وذلك للنظر فيه وتقديم تقرير بشأنه.

وانتقل المجلس بعد ذلك الى مناقشة الاستجواب الثالث المدرج على جدول اعماله والموجه من النائب شعيب المويزري إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات الكويتي ياسر أبل بصفته.

وخلال الاستجواب قال النائب المويزري ان القضية الاسكانية «تفاقمت بسبب نهج الحكومة الخاطئ» ، وانتقد سياسة المؤسسة العامة للرعاية السكنية بادعائها بانها توزع 12 ألف وحدة سكنية سنويا ، معتبرا ذلك «توزيعا وهميا على الورق».

والقى النائب المويزري باللائمة على الوزير أبل بشأن الخلل الذي ظهر في بعض الوحدات السكنية التي تم توزيعها اذ عانت بعضها من سوء في التشطيب النهائي.

وأشار إلى عمله الوزاري السابق بالقول «عندما تركت وزارة الدولة لشؤون الاسكان عام 2012 تم تسليم 107 آلاف قطعة أرض للتعجيل بحل الأزمة الاسكانية» معتبرا غياب «الالتزام» الحكومي في التنفيذ سببا لاستمرار الأزمة.

واشار الى ما وفرته بعض المشروعات من وحدات سكنية كبيرة ك«مشروع المطلاع (وفر 21 ألف وحدة سكنية) والخيران (35 ألف) وجنوب سعد العبدالله (40 ألف وحدة)».

وأوضح ان «منطقة غرب عبدالله المبارك كانت تحتوي 7400 وحدة سكنية وتم تخفيضها إلى 5201 وحدة سكنية» معتبرا ان هذا الاجراء «حرم 2199 أسرة كويتية من الرعاية السكنية».

وأضاف «أما مشروع الوفرة القائم فكان يحتوي 2686 وحدة سكنية بمساحة 600 وتم تخفيضها إلى 2426 وحدة سكنية في حين كانت منطقة جنوب سعد العبدالله تحتوي على 40 ألف وتم تخفيضها إلى 30 ألف».

من جانبه عقب الوزير أبل في كلمته خلال المناقشة قائلا ان الاستجواب الموجه له جاء من نائب كان وزيرا للاسكان ، ويعلم حجم التحديات الفنية والمالية والبشرية الملقاة على عاتق المؤسسة العامة للرعاية السكنية مشيرا الى المؤسسة تشرف على مشاريع ضخمة وغير مسبوقة.

أضاف ان التوزيعات التي تمت خلال السنوات الأربع الماضية تعادل 47 بالمئة من التوزيعات على مدى 60 عاما ، مؤكدا حرصه على ثقة الشعب الكويتي وقال انه يعلم أن القضية الإسكانية هاجس كل رب أسرة ، وأنه سعى منذ اليوم الأول منذ تقلده حقيبته الوزارية أن يجد الحلول للقضية الاسكانية.

أضاف «يتهمني النائب المويزري بأنني أحابي الشركات وسأعرض عليكم عقوبات في حق شركات كنت حاسما في اتخاذها ، لأنها تأخرت 12 بالمئة في تنفيذ مشاريع المؤسسة».

وتابع «يتهمني النائب المويزري أنني صرفت قروضا للمواطنين لكي أحمي الشركات مع العلم أن قروض الترميم هي حاجة للمواطن وليست خدمة للمواطن» .

وأكد ان الأزمة الاسكانية سببها زيادة عدد الطلبات وارتفاع أسعار العقار وتحول المواطنين إلى الاعتماد الكامل على المؤسسة العامة للرعاية السكنية للحصول على مسكن.

وبشأن المحور الثالث الخاص ب«قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتغيير متطلبات العقد الخاصة بمشروع شمال المطلاع إلى جنوب المطلاع ، دون الأخذ بالاعتبار اختلاف طبيعة المشروعين فنيا وجغرافيا» ، قال الوزير أبل ان «هذا المحور له علاقة بأمور فنية ، وهي تغيير تسمية المشروع ومتطلبات العقد والأضرار المترتبة على التعديل وهناك عقد التخطيط والتصميم لمدينة جنوب المطلاع وهو عقد متخصص في المخططات التفصيلية للمشروع وهناك عقد (ماكنزي) والعقدان مختلفان والمطلوب هو تخطيط المدينة».

أضاف : «لم نسقط الدراسة على مشروع آخر في جنوب المطلاع واستعنا ب(ماكنزي) لكي ترسم خطة استراتيجية طويلة الأمد حتى لا تتعلق بشخص الوزير».

وانتهى الاستجواب الذي استمر حتى فجر أمس الخميس ،دون تقديم طلب بطرح الثقة ورفع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة إلى 23 مايو المقبل.

من جانبه اشاد الوزير أبل في تصريح عقب الجلسة بمستوى المناقشات التي تمت خلال عملية الاستجواب وقال ان «هذه ممارسة ديمقراطية ، وأن تجديد الثقة من قبل النواب يحملنا مسؤوليه اكبر ، آملين انه من خلال التعاون من النواب ان نؤدي الاستحقاقات من خلال المشاريع الكبرى ، لحل القضية الاولى والجوهرية بالنسبة للشعب الكويتي ، وإننا على استعداد لكل ما يسرع ويساهم في دوران عجلة القضية الإسكانية».

بدوره أكد وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د. فالح العزب ان طلب الحكومة مناقشة استجوابي سمو رئيس الوزراء في جلسة سرية ، التزام منها بالدستور ، موضحا ان هناك بعض الامور تحتاج الى السرية خصوصا في وزارة الدفاع والسياسة العامة للحكومة.

أضاف عقب انتهاء استجوابي رئيس الوزراء : نثق بالنواب وملتزمون بما تعهدنا به في القاعة ، وسنرد التحية بأحسن منها.

العدساني : حاولنا

وأكد العدساني ان إخفاقات وتجاوزات الحكومة مرفوضة جملة وتفصيلا ، مشددا على انه سيسير في نفس الاتجاه والقوة في الرقابة والتشريع .

الأزهر يتبرأ

تكفير الناس، ولا عن أي هيئة من هيئاته المنوط بها التفسير والتحدث باسمه».

واعتبر المجمع أنه «لا يمثل الأزهر الشريف إلا الإمام الأكبر شيخ الأزهر، والقرارات الصادرة من هيئة كبار العلماء مجتمعة، ومجمع البحوث الإسلامية مجتمعا، أو دار الإفتاء فيما تصدره من فتاوى تلتزم بالأصول الإسلامية التي لا خلاف عليها في الأزهر الشريف وبين علمائه».

وكان الداعية المصري الذي كان يشغل منصب وكيل وزارة الأوقاف المصرية ، قد أدلى في برنامج ديني يقدمه على فضائية المحور المصرية ، بتصريحات تسيء للمسيحيين والعقيدة المسيحية ، وعلى الفور أصدر وزير الأوقاف قرارا بمنعه من الخطابة .

من جانبها، قررت فضائية «المحور» وقف برنامج الداعية وفسخ التعاقد معه ، واعتذرت لـ«الإخوة المسيحيين».

كذلك، اعتذر الداعية عن تصريحاته، وقال في تدوينه له على صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك ، إن «البعض فهم غير المقصود».

أنصار روحاني

فقبل أيام من موعد الاقتراع تحتدم المنافسة بين المرشحين إلى الرئاسة في إيران ، وقد كثر في الآونة الأخيرة اللغط بشأن الملف السوري وتأثيره في الانتخابات على خلفية تصريحات نارية كان أطلقها غلام حسين كرباسجي أمين عام حزب كوادر البناء ، وهو يعد من أعرق الأحزاب الإصلاحية أسسه الرئيس الإيراني الراحل أكبر هاشمي رفسنجاني.

ودعا كرباسجي في كلمة خلال الحملة الانتخابية الداعمة للرئيس حسن روحاني في أصفهان إلى خروج القوات الإيرانية من سوريا، قائلا إن بوسع إيران الجنوح إلى الدبلوماسية بالتدخل من أجل السلام في هذا البلد ودول المنطقة بعيدا عن الحرب والقتل وأساليب القمع.

ووصف كرباسجي سياسات طهران في المنطقة بالخاطئة ومنها ضخ الأموال واقتناء السلاح.

تصريحات كرباسجي أثارت حفيظة الحرس الثوري والمحافظين وعلى رأسهم المرشد علي خامنئي، ما يفسر اللغة المباشرة التي خرج بها المرشد ليهدد من يسعون، على حد تسميته، إلى تغيير سلوك النظام بوصفهم مثلهم مثل أعداء إيران الساعين لتدمير نظامها.

هادي والمبعوث الأممي

لإحلال السلام في اليمن ، وسط حالة من التشاؤم تسيطر على الوضع في ظل تعنت الانقلابيين والتصعيد العسكري على الأرض.

ومن المقرر أن يلتقي ولد الشيخ مسؤولين في التحالف العربي لبحث وقف إطلاق النار، واستئناف المشاورات بين أطراف النزاع.

العراق : استعادة

التنظيم قبل بداية شهر رمضان، والذي يتوقع أن يوافق 26 مايو الجاري.

أضاف أن المكاسب التي حققها الجيش في الشمال تعني محاصرة مسلحي التنظيم في مساحة صغيرة للغاية.

وسقطت الموصل في يد التنظيم عام 2014 وهي آخر المعاقل المدنية للتنظيم في العراق.

وشنت القوات العراقية عملية عسكرية ضخمة لاستعادة المدينة في أكتوبر الماضي بدعم هجمات جوية من التحالف بقيادة الولايات المتحدة.

وتمكن الجيش العراقي من استعادة الشطر الشرقي من المدينة بالكامل في يناير/كانون الثاني، وبدأ الهجوم على الشطر الغربي من المدينة في الشهر التالي.

وما زال أقل من ألف مسلحي التنظيم محاصرين في عدة مناطق شمال غربي المدينة، بما في ذلك المدينة القديمة، ويعتقد أن نحو 45 ألف مدني محاصرون في المنطقة.

وقال الغانمي : «تقوم قوات الأمن بمجهود كبير وفعال ضد داعش، وستنتهي منه في غضون أيام».

أضاف «أقول إن بقية الموصل ستحرر قبل بداية شهر رمضان المعظم».

ومنذ أسبوع فتحت وحدات من قوات المدرعات وقوات الاستجابة السريعة التابعة لوزارة الداخلية جبهة جديدة في الشمال بعد توقف التقدم في المدينة القديمة ذات الكثافة السكانية العالية من الجنوب والغرب.

قالت الأمم المتحدة إن عملية الموصل راح ضحيتها ثمانية آلاف مدني بين قتيل ومصاب، ولكن العدد يشمل فقط من تم نقلهم إلى المستشفيات

«حماس» تقبض

إسرائيل مسؤولية عملية الاغتيال التي حدثت في مارس ، ولم تعلق إسرائيل على الحادث أو ترد على اتهامات حماس.

وقال هنية متحدثا لبعض الصحفيين في غزة «نعلن أن القاتل والمجرم الذي نفذ أوامر ضباط قوات الأمن الصهيونية هو الآن في أيدي قوات الأمن لدينا».

وأعلن هنية أن الرجل «اعترف بارتكابه الجريمة».

ولم ترد أي تفاصيل عن هوية المشتبه به، ولكن حماس كانت قد أشارت في وقت سابق أن متآمرين فلسطينيين تعاونوا مع إسرائيل لتنفيذ الاغتيال.

وكانت حماس قد شيعت جنازة مازن فقهاء، أحد قادة كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحماس في 25 مارس بعد اغتياله على أيدي مجهولين في منطقة تل الهوى في غزة.

وقال أيمن البطنيجي، المتحدث باسم الشرطة في غزة، إن مسلحين أطلقوا أربع رصاصات من سلاح كاتم للصوت على رأس فقهاء فأردوه قتيلا.

وكان من بين قادة الحركة في الضفة الغربية المحتلة، وقد أسرته إسرائيل في 2002 وحكمت عليه بتسع مؤبدات، ثم أطلق سراحه في صفقة الجندي الإسرائيلي شاليط عام 2011، لكنه أبعد إلى قطاع غزة بموجب شروط الصفقة..

وتقول وسائل إعلام تابعة لحماس إن فقهاء دبر عمليتي مفرق «جات» جنوبي القدس في مايو 2002 و«صفد» في أغسطس 2002، اللتين أسفرتا عن مقتل 28 إسرائيليا.

والتحق فقهاء بكتائب القسام أثناء دراسته الجامعية، وحصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة النجاح الوطنية بالضفة الغربية عام 2001. وقيل إن السلطة الفلسطينية اعتقلته عام 2001 بعد تخرجه، لورود اسمه على قائمة مطلوبين قدمها جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية «CIA» بسبب مشاركته في عمليات مسلحة ضد إسرائيل.